



أهداف التنمية المستدامة  
والاستعراضات الوطنية الطوعية  
من منظور حماية الطفل

2022



للاتصال:

مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال  
عناية: الأذونات

United Nations Office SRSG-VAC  
304 45<sup>th</sup> Street, 17th Floor,  
New York, NY, 10017, USA  
srsg-vac@un.org

للاطلاع على أحدث المعلومات يرجى زيارة الموقع <[violenceagainstchildren.un.org](https://violenceagainstchildren.un.org)>.

وسائل التواصل الاجتماعي:

UNviolenceagainstchildren   
@un\_violenceagainstchildren   
@UN\_EndViolence   
[violenceagainstchildren.un.org](https://violenceagainstchildren.un.org) 

© مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال (OSRSG/VAC)  
كانون الأول/ديسمبر 2022

# المحتويات

4	مقدمة
5	الوفاء بالوعد: إنهاء العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030
7	أهداف التنمية المستدامة من منظور حماية الطفل
9	كيف تعزز أهداف التنمية المستدامة حماية الأطفال وتقلل من مخاطر العنف؟
12	الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2022: أفكار رئيسية للتأمل

# مقدمة

تمسُّ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جميعاً حياة الأطفال. ويعني ذلك أن إعمال حقوق الأطفال، بما في ذلك حقهم في الحماية من العنف، يقتضي اتباع نهج كَيِّ ومتكامل إزاء التنمية. وأكثر من نصف أطفال العالم يعانون كلَّ عام من شكلٍ أو آخر من أشكال العنف. وقد زادت التداعيات الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، إلى جانب الأزمات الإنسانية المعقَّدة والمستمرة، من تفاقم هذا الوضع المروِّع.

واليوم، أصبح عدد الأطفال الذين يواجهون الفقر المدقع والتمييز والإقصاء الاجتماعي أكبر من أي وقت مضى. فقد كان ما يقرب من بليون طفل يعيشون في حالة فقر قبل انتشار الجائحة، لكن هذا الرقم بات الآن أعلى من ذي قبل بنسبة 10 في المائة<sup>1</sup>. ويزيد الفقر من قابلية تعرُّض الأطفال للعنف بجميع أشكاله، بما يشمل عمل الأطفال والعنف الجنسي وزواج الأطفال والاتجار بهم وتجنيدهم في العصابات الإجرامية والجماعات المسلحة. كما ازداد أكثر من أي وقت مضى عددُ الأطفال الذين اضطروا إلى النزوح هرباً من النزاعات والعنف وتغير المناخ والكوارث الطبيعية ومن حالات انعدام الأمن الغذائي. فقد نزح نحو 37 مليون طفل داخل بلدانهم أو خارجها في عام 2021 - وهو أعلى رقم سُجل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية<sup>2</sup>.

وكثيراً ما يُحرم الأطفال الذين يقعون ضحايا للعنف من سبل الحصول على الخدمات الأساسية مثل خدمات الحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي، والتعليم، وحماية الطفل، والعدالة. إن التحديات التي يطرحها العنف ضد الأطفال تطال العالم بأسره. فما من بلد بمنأى عن خطره، وما من طفل بمأمن منه. ونحن بحاجة إلى إحداث تحول في نموذج التنمية ليصبح نهجاً متكاملاً يراعي احتياجات الأطفال والاعتبارات الجنسانية ويعترف بالروابط بين أهداف التنمية المستدامة وحقوق الأطفال على نحو ما كرستها اتفاقية حقوق الطفل.

ومنع وقوع العنف مسعى منطقي من الناحية الاقتصادية. فزيادة الاستثمار في نظم وخدمات للوقاية والحماية من العنف تكون متعددة القطاعات ومراعية لاحتياجات الأطفال وللاعتبارات الجنسانية، وتشمل محاور حماية الطفل وتسجيل المواليد وتوثيق ميلادهم والتعليم والصحة والعدالة والحماية الاجتماعية، ستجلب عوائد اقتصادية هائلة. ويعني الاستثمار في الأطفال كذلك إشراكهم ليكونوا جزءاً من الحل. فمن الضروري الإصغاء لأصواتهم واتخاذ الإجراءات استناداً إليها؛ كما ينبغي تعميم مبادراتهم وتقديم الدعم لها.

ولقد تواصلت مع الدول الأعضاء منذ عام 2020 أثناء استعداد كلٍّ منها لعملية الاستعراض الوطني الطوعي، وقمتُ بذلك رغبةً مني في تشجيعها على تعميم حماية الأطفال وحقوقهم على النحو الموصى به في نداء العمل من أجل حقوق الإنسان<sup>3</sup> وخطتنا المشتركة<sup>4</sup>. وأود أن أثنى أشد الثناء على الدول الأعضاء التي أدرجت حقوق الطفل ومنع العنف في عملياتها المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها، ومنها مثلاً الاستعراضات الوطنية الطوعية، وأن أشجع سائر الدول على أن تحذو حذوها. فلم يتبق سوى أقل من سبع سنوات للوفاء بالوعود التي قطعناها على أنفسنا للأطفال في خطة عام 2030 وقد بدأ الوقت ينفد. ولذلك لا بد أن نستثمر في الأطفال بقدر أكبر - وبشكل أسرع - باعتبارهم الأجيال الحاضرة والمقبلة.

الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

1. Child poverty | UNICEF

2. Nearly 37 million children displaced worldwide – highest number ever recorded (unicef.org)

3. نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان (un.org).

4. خطتنا المشتركة | الأمم المتحدة.

# الوفاء بالوعد: إنهاء العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030

لم يتبق سوى أقل من سبع سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل حلول عام 2030 وللوفاء بالوعد الذي قطعناه بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال. ولقد أبلغت الدول الأعضاء، في استعراضاتها الوطنية الطوعية لعام 2022، عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وناقشت تلك الدول تأثيرَ جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات الإنسانية المستمرة - أي النزاعات وأزمة المناخ والقلق الاجتماعي والافتقار إلى الأمن الغذائي وموجات النزوح الداخلي والخارجي الهائلة وتزايد انعدام الثقة في المؤسسات - على قابلية الأطفال للتعرض للعنف وتعميقها إياها.

ويقتضي تنفيذ خطة عام 2030 وعملية 'إعادة البناء بشكل أفضل' بما يتجاوز معالجة تداعيات الجائحة معالجة هذه الأزمات المتشابكة باتباع نهج كلي يتمحور حول الناس، وخاصة الأطفال.

ولئن كانت الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2022 تبدي التزاماً سياسياً قوياً برفاه الأطفال، فهي تسلط الضوء أيضاً على التحديات المستمرة في هذا الصدد. وتشمل هذه التحديات نقص الموارد المالية والتقنية علاوة على الافتقار إلى البيانات المصنّفة التي تساعد على رصد التقدم المحرز وعلى التوسع في تطبيق الممارسات الواعدة. ويستلزم تحقيق أهداف التنمية المستدامة اتباع نهج للتنمية مراعي لاحتياجات الأطفال وللاعتبارات الجنسانية يكون منسقاً وشاملاً كذلك لقطاعات عدة. وهذا أمرٌ تقر به الدول الأعضاء في استعراضاتها الوطنية الطوعية، وهي تربط الكثير من إشاراتنا إلى حماية الأطفال من العنف وتوفير الحماية الاجتماعية والمساواة بتقاريرها عن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

وينبغي التوسع في تطبيق النظم المتكاملة والشاملة لعدة قطاعات التي تراعي احتياجات الأطفال والاعتبارات الجنسانية وجعلها في متناول الجميع، دون ترك أحد خلف الركب. وتشمل هذه النظم خدمات الرفاه الاجتماعي والحماية والرعاية الاجتماعية؛ وتسجيل المواليد وتوثيق ميلادهم؛ ونظم التعليم الآمنة والتمكينية والشاملة للجميع التي تنطوي على إمكانية التعلم الرقمي المأمون والشامل للجميع؛ وخدمات الصحة البدنية والعقلية والصحة الجنسية والإنجابية؛ والعدالة؛ ودعم الوالدين في تنشئة الأطفال وتوفير الحماية الاجتماعية المستدامة للأسر والمجتمعات المحلية الضعيفة.

ويتعين أن تكون عمليات صنع القرار أكثر استيعاباً للجميع وأكثر تشاركية وأن تكفل قدراً أكبر من التمثيل للفئات المختلفة. وقد بات الأطفال اليوم أطرافاً فاعلة رئيسية وسيصبحون غداً آباء ورعاة الأجيال المقبلة. ومن الضروري إشراكهم في التخطيط الإنمائي على الصعيدين الوطني والمحلي وإدماجهم في عمليات صنع القرار.

ويلزم أن تكون الشراكات محدّدة السياق وموجّهة نحو تحقيق النتائج ومتعاضدة حتى يُكتب النجاح لجهود التنمية. وينبغي أن يبتعد التعاون الدولي عن النهج المرتبط بأولويات المانحين ليتبلور في صورة شراكاتٍ شاملة للجميع تعزّز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب علاوة على التعاون الثلاثي.

## لماذا يتسم ذلك بالأهمية؟

للعنف تأثير كبير على السلامة البدنية والعقلية للأطفال وقد تستمر عواقبه مدى الحياة. فإلى جانب ما يجلبه من معاناة بشرية يأبأها الضمير، يتكبد الضحايا والمجتمعات خسائر مالية باهظة.

ويتسبب التعرض للعنف والإجهاد والإقصاء والأزمات في وقوع أضرار فسيولوجية ونفسية آنية وطويلة الأجل. وللعنف ضد الأطفال أيضا تكلفة اقتصادية كبيرة قدرت بما يعادل نسبة 8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي<sup>5</sup>.

وزيادة الاستثمار في الأطفال منذ سن مبكرة وحتى بلوغهم مرحلة الرشد أمر حيوي لتحقيق نمو اجتماعي وبشري واقتصادي مستدام لا تقوّضه الأزمات، وهو يجلب عائداً اجتماعيا واقتصاديا مرتفعا.

### اللبّات الأساسية لبناء نظام للحماية مراعيًا لاحتياجات الأطفال وللاعتبارات الجنسانية

القضاء على العنف ضد الأطفال يزيد من رأس المال البشري للدول. وتحقيق الاستثمار في منع العنف عائدات مرتفعة أمرٌ منطقي من الناحية الاقتصادية يساعد على توطيد الثقة في المؤسسات الحكومية. ولا يقتضي بناء نظام فعال للحماية توافر الاستثمار فحسب، بل يحتاج أيضا إلى تعبئة اجتماعية قوية لكافة شرائح المجتمع، بما يشمل الأطفال والأسر ومقدمي الرعاية والمجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والعقائديين ووسائل الإعلام والقطاع الخاص. وفي البلدان التي يُنفذ فيها إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ينبغي النظر في وضع خطط متعددة القطاعات تشمل الخدمات التالية:

- الحماية الاجتماعية المستدامة
- تسجيل المواليد وتوثيق ميلادهم
- التعليم الآمن والشامل للجميع، بما في ذلك التعلم الرقمي
- الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة العقلية والصحة الجنسية والإنجابية
- دعم تنشئة الأطفال ودعم الأسرة، بما في ذلك التأديب الإيجابي وغير العنيف
- نظم العدالة التي تشمل العدالة الاجتماعية والمناخية والجزائية والمدنية والإدارية
- النظم الفعالة لإدارة حالات حماية الطفل، التي تشمل آليات للإنذار المبكر والكشف المبكر للحالات
- تعزيز الأعراف الاجتماعية الحمائية من خلال تمكين المجتمعات المحلية، بما في ذلك الطوائف الدينية والعقائدية.

# أهداف التنمية المستدامة من منظور حماية الطفل

أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تمس جميعاً حياة الأطفال بطريقة أو بأخرى. ولئن كانت غاياتٌ محدّدة شملت أهداف التنمية المستدامة تعالج بعض أشكال العنف ضد الأطفال، فقد تناولت خطة عام 2030 أيضاً مجموعة أوسع بكثير من العوامل التي يمكن أن تعرّض الأطفال لخطر العنف أو أن تساعد على حمايتهم منه. وسيساعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة على منع وقوع العنف في حياة الأطفال وسيوفر لضحاياهم طرائق فعالة للتصدي له.

وفي الوقت نفسه، فإن العنف ضد الأطفال سيحول بآثاره الوخيمة والطويلة الأجل دون تحقيق العدالة الاجتماعية والمناخية والمساواة والإنصاف والتقدم الاقتصادي، كما تتوخى خطة عام 2030 بجوانبها المختلفة، وذلك إن لم تُنفذ الغايات المحددة لأهداف التنمية المستدامة التي تتعلق بالعنف ضد الأطفال ومسبباته.

# إيجاد بيئة آمنة وصحية وتمكينية لا يُهمَّش فيها أحد لجميع الأطفال!



## غايات أهداف التنمية المستدامة التي تتصدى بشكل مباشر للعنف ضد الأطفال

<p>1-16</p> <p>الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان</p>	<p>3-5</p> <p>القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث</p>	<p>2-5</p> <p>القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال</p>	<p>أ-4</p> <p>تهيئة بيئة تعليمية آمنة وخالية من العنف</p>
<p>2-16</p> <p>إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم</p>	<p>7-8</p> <p>القضاء على جميع أشكال عمل الأطفال</p>		<p>1-5</p> <p>القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان</p>



# كيف تعزز أهداف التنمية المستدامة حماية الأطفال وتقلل من مخاطر العنف؟

هناك العديد من العوامل المسببة للعنف ضد الأطفال ومن أمثلتها الفقر، وانعدام فرص الحصول على التعليم، وعدم المساواة بين الجنسين، والتمييز، وضعف نظم الحماية الاجتماعية، والأعراف الاجتماعية التي تقبل بالعنف، والأوضاع التي تنتج عن الكوارث الإنسانية والطبيعية، بما في ذلك تلك الناجمة عن النزاع المسلح وتغير المناخ. وجوهر خطة عام 2030 - وهو بناء مجتمعات تنعم بالسلام والازدهار والعدالة لا يُهمَّش فيها أحد - يتوخى عالماً تُكبح فيه مسببات العنف بشكل استباقي، بما يعزز حماية الأطفال ويقلل من المخاطر.

وعملية الاستعراض الوطني الطوعي فرصة ذهبية لتعميم حقوق الطفل على نحو يراعي التكامل والترابط بين أهداف التنمية المستدامة ويبلور في أهداف التنمية المستدامة نفسها طبيعة حقوق الطفل بوصفها حقوقاً مترابطة غير قابلة للتجزئة.

وخطة عام 2030 تضع إطاراً حاسم الأهمية يتيح خلق بيئة عادلة وتمكينية وصحية وآمنة لا يُهمَّش فيها أحد ويسمح بإعمال حقوق الطفل إعمالاً تاماً على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل. ولذلك ينبغي أن يُستند في استعراض تلك الخطة إلى نهج متكامل قائم على حقوق الطفل يكشف أوجه الترابط والتآزر فيما بين أهداف التنمية المستدامة ويحدّد عناصرها الشاملة لعدة قطاعات.

فأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ترتبط جميعها بشكل أو بآخر بعوامل الخطر والحماية التي تسبب وقوع العنف ضد الأطفال. وترد فيما يلي أمثلة توضح كيف يمكن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أن يعالج العنف وكيف يمكن لإنهاء العنف ضد الأطفال أن يسرع، بدوره، تنفيذ خطة عام 2030.

# العنف ضد الأطفال

## المخاطر والمسببات وعوامل الحماية



### عوامل الحماية

الحماية الاجتماعية  
توفر الدعم  
للأطفال وأسرهم



### المسببات

#### الفقر



#### الصحة



#### التعليم والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة



#### العمل اللائق



#### بيئة معيشية آمنة ونظيفة توفر إمكانات الربط الإلكتروني



### مخاطر وقوع مختلف أشكال العنف وآثارها



الأطفال المرتبطة  
أوضاعهم بالشوارع



العنف  
العاطفي

العنف  
العائلي



مشاكل  
الصحة  
العقلية



زواج  
الأطفال



حمل  
الفتيات  
الصغيرات



التمتر



العقاب  
البدني



العمل  
الأطفال



العنف  
شبكة الإنترنت



## عوامل الحماية

التخفيف من أزمة  
المناخ يقلل من  
مخاطر العنف  
المرتبطة بها



## المسببات

### العمل المناخي



## مخاطر وقوع مختلف أشكال العنف وآثارها



سياسات الهجرة المنظمة  
والأمن والنظامية تخفف  
من المخاطر التي  
يتعرض لها الأطفال ومن  
يقدمون إليهم الرعاية



### الأطفال المتنقلون



الوصول المنصف إلى  
خدمات الصحة والتعليم  
والحماية يعزز تنمية  
المجتمعات



### المساواة بين الجنسين والتمييز



تسجيل المواليد ضمن  
إمكانية الوصول إلى  
الحماية الاجتماعية  
واللجوء إلى القضاء  
والحصول على الخدمات  
الاجتماعية



### مجتمعات مسالمة وعادلة لا يُهمَّش فيها أحد



إشراك الأطفال يعزز الوقاية من العنف  
ويحسن طرق التصدي له



### عملية صنع القرار التشاركية



# الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2022: أفكار رئيسية للتأمل

## عملية الاستعراض الوطني الطوعي هي فرصة لتعميم مراعاة حقوق الطفل

تضع خطة عام 2030 إطاراً حاسماً لإعمال حقوق الطفل من خلال إيجاد بيئة عادلة وتمكينية وصحية وأمنة تشمل الجميع. ولذلك يتعين في أي عملية استعراض لتنفيذ هذه الخطة اتباع نهج متكامل قائم على حقوق الطفل يكشف أوجه الترابط والتآزر فيما بين أهداف التنمية المستدامة ويحدد عناصرها الشاملة لعدة قطاعات. وقد ركّز المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمعقود في عام 2022 على "إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030".

وتواصلت الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف ضد الأطفال مع جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 44 دولة التي كانت بصدد تقديم استعراضاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022، وذلك لكي تعرض توفير الدعم لعمليات الإبلاغ الوطنية التي تقوم بها تلك الدول. وفي معرض ذلك، أعربت الدول الأعضاء عن التزامها بحماية الأطفال وتحقيق رفاههم، مما أثلج صدر الممثلة الخاصة للأمن العام. وبناءً على دعوة من هذه الدول الأعضاء، شاركت الممثلة الخاصة للأمن العام في حوارات إقليمية ووطنية بشأن السياسات، واشتركت في استضافة أنشطة أقيمت في إطار الفعاليات الرفيعة المستوى للمنتدى السياسي والجمعية العامة، وانضمت إلى عمليات وطنية لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وإضافة إلى ذلك، تزامنت زيارتها القطرية إلى إثيوبيا والأردن وفيت نام وكوت ديفوار واليونان مع التحضير لعملية الاستعراض الوطني الطوعي أو المتابعة الفورية لها.

وأتبعَت الممثلة الخاصة كافة مناسبات التواصل مع الدول الأعضاء بإحاطات قُدمت إلى المعنيين من منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وإلى المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة. وحثت على اتخاذ إجراءات المتابعة الوطنية المناسبة استناداً إلى نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة، بما يتماشى مع نداء العمل من أجل حقوق الإنسان وخطتنا المشتركة. كما شددت على أوجه التآزر بين عملية تنفيذ واستعراض خطة عام 2030، والتقارير الدورية المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل، وعملية الاستعراض الدوري الشامل، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، كانت 14 دولة عضواً من الدول التي قُدمت استعراضات وطنية طوعية في عام 2022 قد أتمت أيضاً استعراضاً دورياً شاملاً خلال العامين السابقين. ويتبين بالاطلاع على مصفوفات التوصيات التي أسفر عنها الاستعراض الدوري الشامل أن المجالين اللذين كثرت الإشارة إليهما بشكل متكرر فيما يتعلق بالأطفال هما "الأطفال: التعريف والمبادئ العامة" و "الحماية والعنف ضد المرأة"، مما يدل على الترابط بين هاتين المسألتين. وقد أُبلغ في الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2022 عن إحراز تقدم واتخاذ إجراءات ترتبط بوضوح بتوصيات انبثقت عن الاستعراض الدوري الشامل والآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وأشارت الممثلة الخاصة للأمن العام أيضاً إلى ضرورة اتباع نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة لتجنب ازدواجية الجهود التي يتعين على الدول الأعضاء بذلها في سياق عمليات الإبلاغ الدولي. وثمة أدلة وأدوات متفق عليها تتعلق بأهداف التنمية المستدامة وخطتنا المشتركة ونداء العمل من أجل حقوق الإنسان والخطة الحضرية الجديدة، وهي مكملة لآليات الاستعراض والرصد الدولية مثل الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات الدورية الشاملة وتقارير الدول الأطراف المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل. وفي سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية، ينبغي أن تُضمن جميع الأدوات والتقارير "ملكية" كل الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، ومنها الأطفال، لأهداف التنمية المستدامة وعملية الإبلاغ.

## كيف يتم تناول العنف ضد الأطفال في الاستعراضات الوطنية الطوعية؟

في إطار التواصل مع الدول الأعضاء في الفترة التي سبقت انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ركّزت الممثلة الخاصة للأمن العام تركيزاً شديداً على الطرق التي يمكن من خلالها للدول أن تبلغ في استعراضاتها الوطنية الطوعية لعام 2022 عن التقدم المحرز نحو إنهاء العنف ضد الأطفال والقضاء على مسبباته، وعلى كيفية إسهام هذا التقدم في الإسراع بتنفيذ خطة عام 2030.

وتوضح الأمثلة التالية المستمدة من الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2022 كيف يمكن لمعالجة المسببات أن تخفف من آثار العنف ضد الأطفال. وهذه الأمثلة ليست حصرية، ولكنها تسلط الضوء على الممارسات الواعدة ويراد بها تشجيع سائر الدول على اتخاذ الإجراءات من أجل التصدي للتحديات المشابهة.



### الفقر

”يا قادة العالم: في المرة القادمة التي تفرضون فيها تدابير الإغلاق الشامل على العالم، أرجوكم أن تخصصوا ولو القليل من المال لمساعدة الأسر التي لم تعد قادرة على مساعدة نفسها“. كيوت، 16 عاماً، زمبابوي، تحالف Joining Forces، مدونة 'جائحة كوفيد-19 وحقوقنا'!

لئن كان الفقر ليس في حد ذاته سبباً مباشراً للعنف، فإن الفقر المدقع يمكن أن يسهم في وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد يخلق الفقر ضغوطاً تقع على الأسر ومقدمي الرعاية والمجتمعات المحلية وتؤدي إلى تفاقم مخاطر العنف والإيذاء وأشكال استغلال الأطفال من قبيل زواج الأطفال والزواج القسري وعمل الأطفال والاتجار بهم وتهريبهم وتجنيدهم في العصابات الإجرامية. وكثيراً ما يكون الأطفال الذين لا تُلبي احتياجاتهم الأساسية معرضين لخطر الوقوع فريسة لمرتكبي العنف.

ناقشت معظم الاستعراضات الوطنية الطوعية أهمية توافر الحماية الاجتماعية، ومن أمثلتها بدلات إعالة الأطفال والمساعدة الغذائية المقدّمة للأسر التي تعول أطفالاً. وناقشت استعراضات كثيرة أيضاً ازدياد الحاجة إلى الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في سياق التداعيات الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وناقش أكثر من نصف الدول الأعضاء برامج المساعدة النقدية مثل بدلات إعالة الأطفال والتحويلات النقدية، باعتبارها جزءاً من استراتيجياتها للحماية الاجتماعية. وتناولت عدة دول التغطية الصحية الشاملة أو خدمات الرعاية الصحية الميسورة التكلفة المقدّمة للفئات السكانية الضعيفة، بما يشمل الأطفال والحوامل. وناقش عددٌ من الدول الأعضاء، كان منها غينيا الاستوائية ومالي وملاوي واليونان، نظاماً لحماية الأطفال أكثر تكاملاً يشمل عدداً أكبر من القطاعات وينطوي على الخدمات المتصلة بالصحة والتعليم والإسكان ورعاية الطفل وسبل الحصول على الغذاء.

وفي إطار التعاون مع الدول الأعضاء، ترحب الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف ضد الأطفال بالاتجاه البادي في مختلف البلدان نحو تقديم حزم متكاملة من الخدمات النقدية وخدمات الرعاية والحماية والتغذية وإدارة الحالات من أجل الوصول إلى الأطفال الأشد ضعفاً ومن يقدّمون إليهم الرعاية. وتأمل الممثلة الخاصة للأمن العام أن يجري التوسع في تطبيق هذه النهج.



## الصحة

”يعاني الكثير من الأطفال وكذلك أصدقائي من إجهاد ذهني ونفسي وعاطفي واجتماعي. وقد حاولتُ قدر استطاعتي حقا أن أساعدهم حتى ولو كانت مقدرتي على ذلك محدودة“. فتاة في العاشرة من العمر، مبادرة CovidUnder19#، نيجيريا، مشاورة عالمية

يضر العنف بصحة الأطفال ونمائهم بدنيا وذهنيا. وغالبا ما يفضي التعرض للعنف إلى الإصابة بالصدمة، ويمكن أن يسبب أنماطا سامة للتعامل مع الإجهاد تؤدي بدورها إلى أضرار فسيولوجية ونفسية منها الآني ومنها الطويل الأجل. ولانعدام فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة العقلية والصحة الجنسية والإنجابية، تأثير مباشر على رفاه الأطفال. وإضافة إلى ذلك، تؤدي النظم الصحية وكذلك العاملون بها دوراً رئيسياً في الكشف عن العنف ضد الأطفال والوقاية منه والتصدي له.

ناقشت معظم التقارير خدمات الرعاية الصحية الميسورة التكلفة التي يمكن للجميع الوصول إليها، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة. وناقشت 12 دولة عضوا على الأقل، منها إريتريا والإمارات العربية المتحدة وبيلاروس وجامايكا والجبل الأسود وسري لانكا وغينيا الاستوائية والكاميرون وكوت ديفوار ولافيا وهولندا واليونان، مسألة الصحة العقلية للأطفال في استعراضاتها الوطنية الطوعية، بغرض تلبية الطلب على خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي الذي تزايد نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19 والتحديات المستمرة. وناقشت هذه الدول الأعضاء ما اتخذ من إجراءات، بما في ذلك تعزيز خدمات رعاية الصحة العقلية التي تقدّم بشكل منسق وعلى الصعيد المجتمعي؛ وتوفير الأدوات اللازمة لتمكين المدارس من الكشف عن حالات الإصابة بالإجهاد بين الأطفال؛ ووضع إرشادات للأسر لمساعدتها على اكتشاف الأعراض النفسية/العاطفية والسلوكية ومعالجتها.

وأشارت الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، في معرض تواصلها مع الدول الأعضاء، إلى أن خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي تعتبر خدمات أساسية في العديد من البلدان وتقدّم من خلال مجموعة متنوعة من القنوات للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المحتاجين إليها، بما يشمل المنصات الإلكترونية وفي المدارس والمراكز المجتمعية والصحية. وكذلك يقدّم الأطفال أنفسهم الدعم لأقرانهم. وتأمل الممثلة الخاصة للأمن العام أن يجري التوسع في تطبيق كل هذه المبادرات.





## التعليم والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة

”يُخيل إلي أن التعليم هو مفتاح إنجاز جميع أهداف التنمية المستدامة. لقد انحسر التعليم في المكسيك، كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، لأن العديد من الطلاب الذين ينتمون لأسر منخفضة الدخل يضطرون إلى ترك الدراسة لأنهم لا يملكون الإمكانيات الكافية للحصول على الإنترنت والتكنولوجيا، هذا إلى جانب البطالة ونقص فرص العمل...“. فتاة من المكسيك، العمر غير معروف، تقرير حملة Let's Tell the World

قد تنتشر في المدارس أشكالاً من العنف يجب التصدي لها على الفور من قبيل التنمر، والعقاب البدني، والاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومع ذلك، يمكن أن تكون المدارس أيضاً بمثابة آلية للكشف المبكر عن العنف والإهمال اللذين يتعرض لهما الطفل في منزله أو مجتمعه المحلي. والأطفال المعرضون للعنف أو غيره من الأوضاع الضارة في المنزل أو في المدرسة هم الذين يُرجح تسربهم من النظام التعليمي، مما ينال من فرص تنشئتهم ليصبحوا مواطنين منتجين. وإعمال حق جميع الأطفال في تعليم آمن<sup>6</sup> وشامل للجميع<sup>7</sup> ذي نوعية جيدة له دور أساسي في إيجاد مجتمعات أكثر إنتاجية وشمولاً لمختلف الفئات تنعم بقدر أكبر من المساواة.

والتعرض للعنف وللإجهاد السام في مرحلة الطفولة المبكرة يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيير في نمو بنية المخ ووظائفه مثل القدرة على اكتساب المهارات اللغوية وأداء الوظائف الإدراكية، مما قد يفضي إلى قصور في الكفاءة الاجتماعية والعاطفية. ويمكن في مراحل حياتية لاحقة أن تقلل أوجه القصور هذه من الإنتاجية الاقتصادية وأن تزيد من احتمالات توارث الفقر عبر الأجيال وتديم العنف في العلاقات الشخصية.

### بيئة تعلم آمنة وشاملة للجميع

لم يتوافر سوى قدر محدود من المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتهيئة ”بيئات تعلم فعالة وآمنة وخالية من العنف وشاملة للجميع“. ولكن ثلاث دول أعضاء، هي إسواتيني والجبيل الأسود ولاتفيا، ناقشت مسائل تتعلق بعنف الأقران في البيئات المدرسية، بما في ذلك التنمر والإجراءات المتخذة لمعالجته. وشملت هذه الإجراءات وضع خطط عمل وطنية علاوة على مبادئ توجيهية لمنع العنف وتخصيص خطوط ساخنة مجانية للإبلاغ.

### دعم التعليم من خلال تعزيز الوصول إلى شبكة الإنترنت

رغم أن العنف الذي يتعرض له الأطفال على شبكة الإنترنت أصبح مدعاةً للقلق المتزايد، فقد ناقشت الدول الأعضاء توفير إمكانية الوصول إلى الإنترنت للجميع بتكلفة معقولة، لا سيما فيما يتعلق بدعم استفادة الأطفال إلى التعليم خلال فترة إغلاق المدارس بسبب انتشار جائحة كوفيد-19. وأبلغ عدد من الدول الأعضاء عن مسألة الاستفادة من إمكانات التعلم عن بُعد و/أو الإجراءات المتخذة بهذا الشأن؛ ومن هذه الدول الأردن وإسواتيني وأوروغواي وجامايكا وسري لانكا والسودان وغانا وغامبيا وغانا والفلبين والكاميرون وليسوتو وهولندا واليونان. وشملت الإجراءات المذكورة وضع إطار سياساتي لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى الإنترنت؛ وتدريب المعلمين لتحسين إلمامهم بالتكنولوجيا الرقمية؛ وتقديم المساعدة المالية للأسر لمعاونتها على شراء الأجهزة الرقمية خلال تلك الفترة. وأعربت بعض الدول الأعضاء عن شواغلها بشأن تعميق ”الفجوة الرقمية“ لفجوة التعلم بين الأطفال. وأشار أيضاً إلى البرامج التلفزيونية والإذاعية كبداية للتعلم الإلكتروني.

6 الغاية 4: تهيئة بيئة للتعليم آمنة وخالية من العنف.

7 يراد بتعبير ”شمول الجميع“ استيعاب الجميع على مستويات مختلفة، بما في ذلك نوع الجنس والحالة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. والغاية 11-4 تدعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

## التأديب الإيجابي<sup>8</sup>

ناقشت ثلاث دول أعضاء، هي إسواتيني وسورينام وغينيا - بيساو، مسألة العقاب البدني في سياقات مختلفة، مشيرةً في المقام الأول إلى مدى انتشارها.

وفي معرض تواصلها مع الدول الأعضاء، أشارت الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى الجهود التي تبذلها الحكومات لجعل بيئة التعلم داخل المدارس وفيما حولها - بما في ذلك التعلم الإلكتروني - أكثر أماناً، وذلك من خلال تنظيم حملات التوعية وتدريب المعلمين والموظفين والأسر ووضع بروتوكولات للإبلاغ وتشجيع دعم الأقران. وتأمل الممثلة الخاصة للأمن العام أن يجري التوسع في تطبيق هذه المبادرات.



## العمل اللائق

توفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب والعمال المهاجرون، يعزز النمو الاقتصادي المستدام ويمكن الأسر ومقدمي الرعاية من تلبية احتياجات أطفالهم من الصحة والنماء والحماية. وعمل الأطفال يتناقض مع ذلك بشكل صارخ، فهو شكل مشين من أشكال العنف يتعارض مع مفهوم العمل اللائق ذاته ويجب إنهاؤه. وهو يضر بصحة الأطفال ونمائهم وتعليمهم ويديم حلقة لا تنقطع من الفقر والحرمان.

## إنهاء عمل الأطفال

أشير إلى عمل الأطفال في أكثر من 20 تقريراً منها التقارير التي قدمها كل من إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإريتريا، وإسواتيني، وتوغو، وجامايكا، والجبل الأسود، وسان تومي وبرينسيبي، وسري لانكا، والسلفادور، والسودان، وسورينام، وسويسرا، وغامبيا، وغانا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليسوتو، ومالي، وهولندا. وسلط العديد منها الضوء على الصلة بين عمل الأطفال والاتجار بهم وتعرضهم للعنف الجنسي. ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا الصدد التي يجدر التنويه بها استحداث نموذج لتحديد مخاطر عمل الأطفال وسنّ حكم قانوني يلزم المنشآت التجارية بالإبلاغ عن ضمان الاستدامة وبذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالمعاند المؤججة للنزاع<sup>9</sup> وعمل الأطفال.

وترحب الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف ضد الأطفال بالإصلاحات التشريعية التي أجرتها بلدان عديدة لحظر عمل الأطفال، كما ترحب بالاستثمار في الأطفال في مرحلتي الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي للحد من مخاطر وقوع الأطفال في براثن الفقر واضطرارهم إلى العمل. ومع عودة أنشطة السياحة في فترة ما بعد الجائحة، أشارت الممثلة الخاصة للأمن العام إلى استئناف تنفيذ مدونة قواعد السلوك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة. وأشارت أيضاً إلى الأطر السياسية التي وضعتها بعض الدول الأعضاء والتي تركز على إعادة تأهيل الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع وإعادة إدماجهم في المجتمع.

8 العقاب البدني لا يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل يشار إليه أيضاً في الهدف 4.

9 هي المعادن التي تُستخرج من مناطق اندلع فيها نزاع مسلح ويتم الاتجار بها بشكل غير مشروع لتمويل الأعمال القتالية.





## بيئة معيشية آمنة ونظيفة توفر إمكانيات الربط الإلكتروني

تُعتبر البيئات المعيشية الآمنة والصحية التي تكون فيها نظم النقل العام وشبكات المياه ومرافق الصرف الصحي وشبكات الطاقة والتكنولوجيا الحديثة في متناول الجميع ضروريةً لرفاه الأطفال وحمايتهم. ففي كثير من الأحيان، يكلف الأطفال مثلاً بجلب المياه والحطب للأسرة المعيشية. والأطفال الذين ينتقلون لمسافات طويلة لجلب هذه الأساسيات يكونون عرضة لخطر العنف، كما أن الساعات الطويلة التي يمضونها في تأدية هذه المهام تؤثر سلباً على نمائهم وفرص حصولهم على التعليم.

ويعزّز الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعلّم الأطفال ويزيد من فرص تواصلهم الاجتماعي مع الآخرين وحصولهم على الحماية وكذلك فرص مشاركتهم. وقد زاد، خلال جائحة كوفيد-19، الإقبال على الاتصال بمختلف خطوط التواصل الإلكترونية المخصصة لمساعدة الأطفال. ويمكن لعالم الإنترنت أيضاً أن يعرّض الأطفال لخطر الاستغلال والإيذاء، مما يضر بصحتهم (بما في ذلك صحتهم العقلية) وتعليمهم ونمائهم.

### الوصول المأمون إلى شبكة الإنترنت

لم يشر سوى عدد قليل من الدول الأعضاء، منها إثيوبيا والأرجنتين والإمارات العربية المتحدة وجامايكا والسنگال، إلى مسألة حماية الأطفال على شبكة الإنترنت. وهو عددٌ منخفض بشكل يثير الدهشة، بالنظر إلى مدى العنف الذي يتعرض له الأطفال على الإنترنت ونطاقه المتزايد. ولاحظت بعض الدول الأعضاء أن إقبال الأطفال على استخدام الهواتف الذكية وشبكة الإنترنت يزيد من تعرضهم لمختلف أشكال العنف والاستغلال. وناقشت هذه الدول أيضاً وضع استراتيجيات وطنية لحماية الأطفال على الإنترنت، وإنشاء آليات تقودها الجهات الحكومية للإبلاغ عن مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وإزالتها، وإقرار سياسات بشأن سلامة الأطفال على الإنترنت مع إنشاء منصات معرفية لبناء القدرات. وناقشت الدول الأعضاء أيضاً الحاجة إلى تنظيم حملات لتوعية الأطفال وأسرهم بمخاطر الإنترنت وإلى إدراج هذه المسألة في مناهج التعليم الرسمية بحيث تكون جزءاً لا يتجزأ منها.

وفي معرض تواصلها مع الدول الأعضاء، أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى أن مسألة حماية الأطفال على شبكة الإنترنت كثيراً ما تعالج بمعزل عن بقية عناصر نظام الحماية. والممثلة الخاصة للأمين العام، إذ تؤكد أن من السهل أن يتعرض الأطفال للعنف سواء خلال استخدامهم للإنترنت أو في معرض تعاملهم مع الآخرين وجهاً لوجه، تحث على اتباع نهج كلي شامل في توفير الحماية للأطفال، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها.



## العمل المناخي

”لمناخنا وبيئتنا دورٌ شديد الأهمية في حياتنا. أريد أن يدرك الناس أن تغير المناخ لا يؤثر على حياتنا فحسب، بل وعلى أجيالنا المقبلة أيضاً. ونحن إن وقفنا صفاً واحداً وبذلنا الجهد اللازم لإحداث تغيير، فستدق علينا البيئة العطاء. إنها تعدنا بأنظف هواء وأنقى مياه وبجبال شاهقة وأشجار ناضرة، لذا يجب أن نكون نحن أيضاً على قدر المسؤولية وأن نعد برد البيئة إلى حالتها الأصلية. ولو بذلنا قصارانا في سبيل ذلك، فسنبلغ غايتنا. كل شيء ممكن.“ فتاة في الثالثة عشرة من العمر، الهند

إن أزمة المناخ وعواقبها الوخيمة، لا سيما بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة أصلاً، تغذي مسببات العنف مثل الفقر والهجرة والنزوح وانعدام فرص الحصول على التعليم. وهي عامل مضاعف للخطر<sup>10</sup> يزيد من أشكال العنف ضد الأطفال مثل زواج الأطفال وعملهم والاتجار بهم. ولذلك يعد التحرك العاجل والمراعي لاحتياجات الأطفال في مجالي التكيف مع أزمة المناخ والتخفيف من آثارها أمراً ضرورياً إذا أريد الحد من مخاطر العنف ضد الأطفال التي تطرحها تلك الأزمة.

ناقشت عدة دول أعضاء، منها إسواتيني وسان تومي وبرينسيبي ولافتيا ومالي، السبل التي تتبعها لإدماج مسألة تغير المناخ والبيئة في المناهج التعليمية بها. وناقشت دول أخرى خطط العمل التعليمية في حالات الطوارئ التي من شأنها أن تضمن استمرارية التعليم عند حدوث حالات طوارئ تتعلق بالمناخ.

وأبلغ ما لا يقل عن 14 دولة في استعراضها الوطني الطوعي عن جوانب محدّدة من أطر السياسات المتعلقة بالمناخ تتصل بالأطفال، وهذه الدول هي: إثيوبيا، وإسواتيني، وإيطاليا، وتوغو، وجامايكا، والجبل الأسود، ودومينيكا، وغابون، وغامبيا، وغانا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليسوتو، ومالي. وناقش بعض هذه التقارير الصلة بين الفقر والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وأشار فيها إلى أن مسألة تغير المناخ معيّمة في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية لأغراض التنمية. وناقش عدد من التقارير أهمية توافر المعلومات ذات الصلة بتغير المناخ التي تتناول مسائل مثل طرق المعيشة المستدامة، وأهمية إتاحة تلك المعلومات للجميع، بمن فيهم الأطفال والشباب. وذكرت بعض الدول أيضاً أن خطة عملها الوطنية المتعلقة بالمناخ وتلك المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث توليان اهتماماً خاصاً للأطفال والنساء. ومن الإجراءات الأخرى التي أُشير إليها تنظيم مجموعة متنوعة من حملات التوعية والمبادرات التي تستهدف الأسر والأطفال.

وفي معرض تواصلها مع الدول الأعضاء ومع الأطفال بشأن أزمة المناخ، استذكرت الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف ضد الأطفال أن الأطفال، وهم لا يتحملون إلا أقل قدر من المسؤولية عن هذه الأزمة، هم الذين يدفعون ثمنها الأكبر، ومع ذلك ما زالت مسألة رفاههم لا تحظى بالاهتمام الكافي في سياسات التخفيف من تغير المناخ. والممثلة الخاصة للأمن العام توصي بشدة بزيادة الاستثمار في سياسات مناخية مراعية لاحتياجات الأطفال وشاملة لعدة قطاعات تعالج المخاطر المحددة التي يتعرضون لها وأوجه الضعف الخاصة بهم، علاوة على مسببات العنف المرتبطة بتغير المناخ.



## الأطفال المتنقلون

دون التمتع بوضع قانوني وبما يقتزن به من أشكال الحماية وسبل الوصول إلى الخدمات، تزداد مخاطر تعرّض الأطفال المتنقلين لأشكال مختلفة من العنف والاستغلال والإيذاء. ويمكن أن يكون تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عاملاً يساعد على معالجة بعض العوامل الدافعة للهجرة، في حين يمكن أن تُعَيّن السياسات والممارسات التي تدعم الهجرة المنظمة والأمنة والنظامية على التخفيف من مخاطر العنف التي قد يتعرض لها الأطفال وأسرهم.

الأطفال المتنقلون معرّضون لأشكال مختلفة من العنف. وقد أشارت معظم الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى مسألة الهجرة باعتبارها شاغلاً هاماً في حين ناقش عددٌ من الدول الأعضاء ما اعتمد وطنياً من أطر سياسية وإجراءاتٍ تركز على حماية الأطفال في هذا السياق، ومن هذه الدول إثيوبيا وجيبوتي وسويسرا وغينيا - بيساو ولكسمبرغ وهولندا واليونان. وتنوعت هذه الإجراءات ما بين تعزيز فرص حصول الأطفال المهاجرين على التعليم وتقديم التحويلات النقدية لدعم الأسر المهاجرة.

وأشير في عدة استعراضات وطنية طوعية، بما فيها تلك المقدمة من جيبوتي والسودان والكاميرون وليبيريا ومالي واليونان، إلى أوضاع أسر اللاجئين والأطفال اللاجئين وغيرهم من الأطفال المتنقلين، مثل الأطفال المهاجرين أو الذين ينتمون إلى فئات ضعيفة. وفي معرض تواصلها مع الدول الأعضاء، أشارت الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى أن بعض البلدان تكفل حقوق الأطفال المهاجرين من خلال ضمان إمكانية وصولهم إلى الخدمات الأساسية، بما فيها الصحة والتعليم، وتوفير بيئة معيشية ملائمة لهم وتجنب احتجازهم. وينبغي التوسع في تطبيق تلك النهج.



## المساواة بين الجنسين والتميز

”لا أريد أن أشب في مجتمع لا يقدّر دوري كفتاة. قد تكون إنجازاتي بسيطة الآن، ولكنها ستتنمو مع اشتداد عودي ويجب أن يسمح لي المجتمع بتحقيق أحلامي وبإطلاق العنان لقدراتي. يجب أن يكون المجتمع أكثر عدالة وأكثر انفتاحاً بحيث يسمح للفتيات بالقيادة وإحداث فارق. لا أريد أن ينتهي سقف طموحاتي عند وظيفة روتينية أقوم بها. أعلم أن حلمي يستحيل أن يتحقق اليوم في هذا المجتمع، وقد يكون السفر للعيش في مجتمع آخر حلاً يساعدني على تحقيق هذا الحلم. لكنني أعتقد أن تغيير مجتمعنا نفسه وتطويره سيكون الحل الأفضل وسيساعد الكثير من الفتيات اللاتي يحلمن مثلي“. جيسكا، 16 عاماً، الشبيبة الطلابية الكاثوليكية الدولية بلبنان، معلومات وردت في أحد التقارير.

تزيد أوجه عدم المساواة والتمييز بين الجنسين من خطر العنف، مما يعرض الفتيات والنساء للخطر بشكل خاص ويقيّد قدرتهن على التماس الحماية. والأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية التي تقبل بالعنف<sup>11</sup> وبالتفرقة في معاملة الفتيات تحد من فرص حصولهن على التعليم. وهذا أمر يقلل من الخيارات والفرص المطروحة أمامهن، ويفضي بالتالي إلى دورات من الفقر والحرمان.

## تعزيز المساواة بين الجنسين والتصدي للعنف الجنساني

أشارت جميع الاستعراضات الوطنية الطوعية تقريباً إلى إجراءات تُتخذ من أجل التصدي للعنف الجنساني، بما في ذلك وضع أو تعزيز الأطر القانونية والتنسيقية، وإلى خطط عمل وطنية ترمي إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين. ويأتي في بعض الأطر ذكر أشكال محدّدة من العنف ضد النساء والفتيات، وتلاحظ ضرورة تعزيز نهج أشمل يركز على تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين وعلى التوسع في تمكين المرأة.

وناقش أغلب التقارير العنف الجنساني. وأبلغ عدد من الدول الأعضاء عن العنف العائلي والعنف في المنزل وعنف العشير وعن التدابير المتخذة للتصدي لأشكال العنف هذه؛ ومن تلك الدول الأردن، وإسواتيني، وأندورا، وأوروغواي، وبوتسوانا، وبيلاروس، وجامايكا، والجبل الأسود، ودومينيكا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وسويسرا، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وكازاخستان، ولافتيا، ولكسمبرغ، وليسوتو، وملاي، وهولندا، واليونان.

وناقشت عدة تقارير الصلة بين ازدياد العنف العائلي والقيود التي فُرضت على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19. وأشارت الدول الأعضاء إلى الإجراءات المتخذة من أجل منع وقوع العنف والتصدي له وتعزيز المساواة بشأنه بسبل منها إصلاح القوانين، وبناء قدرات القطاعات المعنية بإنفاذ القانون، وتعزيز التنسيق بين مختلف الوزارات التنفيذية وشركاء المجتمع المدني، وضمان وصول الضحايا إلى الخدمات الأساسية مثل الملاجئ والمشورة النفسية وإمكانية الاتصال بالخطوط الساخنة المجانية. وناقشت الدول الأعضاء أيضاً نقص الإبلاغ عن العنف العائلي وعنف العشير، وأعربت عن الحاجة إلى زيادة التمويل لمعالجة هذه المسألة.

وأبلغ أكثر من 10 دول أعضاء عن ظاهرة زواج الأطفال والإجراءات المتخذة للتصدي لها، بما في ذلك الأردن وإسواتيني وبوتسوانا والجبل الأسود والسودان وغابون وغانا والكاميرون وليسوتو ومالي وملاي. وبالمثل، أبلغت 11 دولة عضواً على الأقل عن ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والإجراءات المتخذة للتصدي لهذا الشكل من أشكال العنف، وهذه الدول هي: إثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، والسنغال، والسودان، والصومال، وغامبيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليبيريا. وتعد مشاركة المجتمع المحلي جانباً هاماً من جوانب التصدي لهذه الممارسات الضارة. وقد ناقش عدد من الدول الأعضاء، منها إثيوبيا والسنغال والسودان والصومال، الحملات والأنشطة الأخرى التي تشرك قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين/التقليديين في مساعي تغيير الأعراف الاجتماعية والثقافية التي تقبل بهذه الممارسات الضارة وبالتمييز ضد النساء والفتيات.

وفي معرض تواصلها مع الدول الأعضاء، أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى أن الحكومات تزداد وعياً بتقاطع العنف الجنساني مع العنف ضد الأطفال وباحتمالات أن يكون أولئك الذين تعرضوا للعنف العائلي في طفولتهم من مرتكبي العنف وهم بالغون. وإضافة إلى سن التشريعات، من المهم إشراك الزعماء الدينيين والعقائديين وقادة المجتمعات المحلية والأطفال أنفسهم وتمكينهم من أجل تعزيز الأعراف الاجتماعية الإيجابية.



## مجتمعات مسالمة وعادلة لا يُهمّش فيها أحد

”إنني أحاول نشر الوعي بحقوق الطفل لأنني رأيت، في المنطقة التي أسكن فيها، الكثير والكثير من الأطفال الذين يواجهون مشاكل عديدة مثل الفقر والحرمان من التعليم والعنف العائلي“. صبي باكستاني، العمر غير معروف

ترتفع مخاطر العنف ضد الأطفال بفعل الفقر وعدم المساواة والنزوح القسري والأزمات الإنسانية المستمرة والنزاعات والعنف وآثار أزمة المناخ، وكل هذه العوامل يمكن أن تعرضهم لأشكال من العنف مثل الاتجار بهم أو حرمانهم من حريتهم في سياق الاحتجاز المتعلق بالهجرة والاحتجاج السلمي. بل إن عوامل الخطر هذه تجعل من العنف ضد الأطفال وضعاً طبيعياً. ويزيد الوضع سوءاً النشاط الإجرامي المنظم المدعوم بتكنولوجيات متطورة مثل شبكة الإنترنت الخفية والتشفير واستخدام العملات المشفرة، حيث إنه يجعل اكتشاف الجريمة والسعي لتحقيق العدالة أمراً أكثر صعوبة.

ويعني تحقيق العدالة للأطفال ضمان أن تكون نظم العدالة الجزائية والمدنية والإدارية مراعيةً لاحتياجاتهم وأن تولى فيها الأولوية لرفاههم. ويشمل تحقيق العدالة للأطفال كذلك المفاهيم الأوسع نطاقاً للعدالة الاجتماعية والبيئية باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من مساعي إقامة مجتمعات مسالمة لا يهْمش فيها أحد.

وتضمن نظم العدالة المراعية لاحتياجات الأطفال حقّ الأطفال الضحايا في وسائل الانتصاف، وهي نظم تخضع للمساءلة من جانب الأطفال ولا تلجأ لسلبهم حريتهم إن خالفوا القانونَ إلا إذا كان ذلك هو الملاذ الأخير، كما أنها تعطي الأولوية لنهج العدالة التصالحية.

ولا بد أن تتوافر العدالة الاجتماعية لجميع الأطفال. ويشمل ذلك أيضاً الأطفال المهاجرين وعديمي الجنسية الذين يواجهون في الغالب ظروفًا معيشية غير ملائمة ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والعدالة.

وجدير بالذكر أن الحق في هوية قانونية (بما في ذلك تسجيل الميلاد)<sup>12</sup> والمساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء<sup>13</sup> لهما آثار إيجابية على بيئة الحماية المحيطة بالأطفال، فكلّهما ضمانٌ تقي من تشغيل الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتزويجهم. وهما ضروريان لإعمال حقوق الأطفال في الخدمات الأساسية مثل الصحة، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والعدالة.

والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بإيجاد مجتمعات مسالمة وعادلة يتوخى إقامة مؤسسات فعالة وشاملة للجميع تكون خاضعة للمساءلة من جانب كل الناس، بمن فيهم الأطفال. ومن شأن تحقيق قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية أن يوسّع نطاق الإدماج والعدالة وأن يحدّ من الفقر وأن يجعل البيئة المحيطة بالأطفال أقلّ مواتة للعنف.

12 الغاية 16-9: توفير هوية قانونية للجميع، بما يشمل تسجيل المواليد، بحلول عام 2030.

13 الغاية 16-3: تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

## إمكانية لجوء الأطفال إلى القضاء

قامت 16 دولة عضواً على الأقل، منها إسواتيني وبوتسوانا وتوغو وجامايكا والجزيل الأسود وسري لانكا والسنگال والصومال وغانا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار ولافيا ولكسمبرغ وليبريا وهولندا واليونان، بعرض عملها الحالي أو المقرر في مجال تعزيز نظام العدالة لفائدة الأطفال. وشملت الأمثلة على ذلك إنشاء وحداتٍ شرطية خاصة مكرسة لحماية الأطفال ومحاكم مراعية لاحتياجات الأطفال، وتدريب العاملين المعنيين المشتغلين بمجال الرعاية الاجتماعية والمشتغلين بالقانون إضافة إلى إنفاذ القانون، وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات القانونية. وناقش البعض تشريعات محدّدة ترمي إلى تقليل عدد الأطفال الذين يحتكون بالنظام القانوني الرسمي وذلك بتحويلهم إلى برامج إعادة التأهيل.

## تسجيل المواليد وتوثيق ميلادهم

أبلغت 16 دولة عضواً على الأقل، منها إثيوبيا والأردن وإسواتيني وباكستان وتوغو وجيبوتي وسان تومي وبرينسيبي والسنگال وغامبيا وغانا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وكازاخستان والكاميرون وكوت ديفوار وملاوي، بزيادة في تسجيل المواليد على مدى العقد الماضي. وأشارت تلك الدول في استعراضاتها الوطنية الطوعية إلى عدد من الممارسات الجيدة مثل تدريب العاملين في مجال الصحة لتسهيل عملية التسجيل، بما يشمل المختصين بصحة الأم وبالتطعيم، والموظفين العموميين وقادة المجتمعات المحلية. وناقش البعض أيضاً تراجع تسجيل المواليد خلال جائحة كوفيد-19 والزيادة اللاحقة عندما تم رفع القيود المفروضة على التنقل. وناقشت بعض الدول التدابير المتخذة لتسجيل الأطفال المولودين لأبوين ليسا من رعايا البلد أو ليست لديهما وثائق لإثبات الهوية. وأفادت دول أخرى بأن تسجيل المواليد أصبح أكثر سهولة بعد توفير خدمة إصدار شهادات الميلاد مجاناً في مواقع يسهل الوصول إليها وتحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية التسجيل.

وفي معرض تواصلها مع الدول الأعضاء، دعت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى إقامة نظم عدالة أكثر مراعاة لاحتياجات الأطفال. وقالت إنه ينبغي أن يكون من السهل على الأطفال اللجوء إلى هذه النظم التي يجب أن توفر لهم مجموعة من خدمات الحماية. وتوفير سبل الانتصاف والمساءلة للأطفال الضحايا جزءاً أساسياً من إقامة العدل وهو يساعد في عملية التعافي.

وتشدّد الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال على أن تسجيل المواليد ضروريٌّ لإعمال حقوق الأطفال في الحصول على الخدمات الأساسية، كما تشير إلى أهمية تسجيل المواليد وتجنيس الأطفال لمنع انعدام الجنسية.

## التصدي للاتجار بالأطفال<sup>14</sup>

أبلغت غالبية الدول الأعضاء عن مسألة الاتجار بالبشر في حين ناقشت تسع دول أعضاء على الأقل مسألة الاتجار بالأطفال على وجه التحديد؛ وهذه الدول هي: أندورا، وبيلاروس، وجامايكا، والسودان، وسويسرا، وغينيا - بيساو، وليسوتو، وهولندا، واليونان. وفيما يتعلق بمنع الاتجار بالأطفال والكشف عن مثل هذه الجرائم، أُشير إلى بروتوكولات بعينها يراود بها تعزيز نظم الحماية. وكان منها اصطحابُ أخصائيي حماية الطفل للأطفال الذين يعبرون الحدود بمفردهم، وتنظيم حملات إعلامية مع توجيه المعنيين إلى الخدمات والخطوط الساخنة التي يحتاجون إليها، ووضع قائمة مرجعية لتحديد ضحايا الاتجار بالأطفال.

وسُلِّط الضوء على التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وأشارت الدول الأعضاء إلى تعزيز ووضع بروتوكولات/نظم للكشف عن الاتجار، وتوفير الخدمات/الإحالات، وبناء قدرات أخصائيي الخدمات الاجتماعية وموظفي إنفاذ القانون للتصدي للاتجار.

وترحب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال بالجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى منع الاتجار بالأطفال وإنهائه. ولكنها تشير مع ذلك إلى أن الاتجار بالأطفال آخذ في الازدياد بالرغم من الجهود الإيجابية المبذولة. وتذكر الممثلة الخاصة للأمين العام بأن الحلقة المفرغة للاتجار بالأطفال لن تنتهي ما لم تعالج هذه المسألة بطريقة كلية ومتعددة الأوجه عن طريق استثمار الموارد للحد من مواطن الضعف لدى الأطفال، وزيادة المخاطر المثبطة للمشتغلين بالاتجار من خلال العمل في إطار الشراكات (بما في ذلك مع قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، والتصدي للطلب على خدمات بيع الأطفال واسترقاقهم واستغلالهم عن طريق ضمان المسألة وإصلاح القوانين.

## الأطفال بوصفهم عوامل للتغيير

”من الضروري تمكين المراهقين والأطفال. فنحن لا نريد أن نقف موقف المتفرج من مساعي التغيير، بل نريد أن نكون أطرافاً فاعلة في مجتمع يخوض غمار التغيير ويعيد تشكيل دعائمه لخلق مستقبل عادل ومستدام لا يُهمَّش فيه أحد“. جولييتا، تشيلي، 17 منظمة Tremendas، معلومات مستمدة من مقابلة

تتطلب أي خطة وطنية ناجحة لتحقيق التنمية إقامة شراكات شاملة للجميع - على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي - تستند إلى رؤى ومبادئ وقيم مشتركة وتتخذ الناس جميعاً، بمن فيهم الأطفال، محورها لها. والأطفال، بوصفهم عوامل محفزة للتغيير<sup>15</sup>، ينبغي أن يكونوا جزءاً من عمليات صنع القرار التشاركية والتمثيلية<sup>16</sup>.

وعندما يشترك الأطفال مع أقرانهم ومع نظرائهم البالغين في الأنشطة المدنية، يساعد ذلك على تعزيز حمايتهم من العنف وعلى الوقاية من ذلك العنف والتصدي له. ومشاركة الأطفال الجدية كعوامل سلمية للتغيير لا تمكّن كل طفل على حدة فحسب، بل هي تمكّن أيضاً جيلاً بأكمله على نحو جماعي. فالمشاركة تعزز شعور الأطفال بالثقة بالنفس وإحساسهم بالمواطنة، وتعمق فهمهم لحقوقهم، وتهيئ بيئة مواتية للتعبير عن آرائهم، وتساعد على رفع المظالم التي يعانون منها هم وأقرانهم. وتقتضي تهيئة هذه البيئة توفير أماكن عامة آمنة وشاملة للجميع يسهل الوصول إليها<sup>17</sup>.

14 يرتبط الاتجار بالأطفال أيضاً بالهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة.

15 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 | إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (un.org)، الفقرة 51.

16 الغاية 16-7: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

17 الغاية 11-7: توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.



## مشاركة الأطفال في عملية صنع القرار

أشارت غالبية الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى أهمية اتباع نهج تشاركي في تنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها، ونوّهت بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة في إعداد التقرير، بما في ذلك جهات المجتمع المدني الفاعلة. وتطرقت 9 بلدان على الأقل، منها إسواتيني وأندورا وغانا والفلبين وليبيريا وليسوتو وملاي، إلى إشراك الأطفال في وضع استعراضها الوطني الطوعي على وجه التحديد. وذكرت 10 بلدان أخرى أو يزيد أن 'الشباب' أو 'الطلاب' (ربما كانوا يشملون أيضاً أطفالاً دون سن الثامنة عشرة) شاركوا في العملية؛ وكان من بين هذه البلدان كل من إثيوبيا وإريتريا وتوغو والجبل الأسود وسري لانكا والسنغال والسودان والصومال وكازاخستان وكوت ديفوار. وكان إجراء الدراسات الاستقصائية والمقابلات والمشاورات وسيلة شائعة لإشراك الأطفال والشباب. وكثيراً ما وردت الإشارة إلى مشاركة الأطفال في تحضير هذه الاستعراضات في فرع ذلك التقرير الذي يتناول عملية إعدادها ومسعى "عدم ترك أحد خلف الركب"، وإن كان من النادر ربطها صراحةً بالهدف 16 (الغاية 16-7).

وترحب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال بالنماذج التي قدمتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بإشراك الأطفال في عمليات صنع القرار. وقد لاحظت أن الأطفال أصبحوا يُعتبرون بشكل متزايد شركاء في إقامة مجتمع مسالم تسوده العدالة. وقالت إنه من المشجع أيضاً أن ترى الدول الأعضاء وهي تشرك الأطفال في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية وفي عرضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة - وهو اتجاه تأمل الممثلة الخاصة للأمين العام أن يستمر تناميهِ. وتأمل الممثلة الخاصة أيضاً أن ترى مزيداً من الأمثلة الملموسة على إشراك الأطفال بصورة منهجية في عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني.

ومع ازدياد اضطلاع الأطفال بأدوار قيادية في المبادرات التي تهمهم، مثل مبادرات العمل المناخي ودعم الأقران، ينبغي إعلاء أصواتهم وإطلاع الآخرين على عملهم.

## عدم ترك أحد خلف الركب

امتثالاً لمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، حددت غالبية الاستعراضات الوطنية الطوعية الفئات السكانية الضعيفة مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون في ظروف تتسم بالصعوبة، وسلطت الضوء على التحديات التي تواجهها هذه الفئات وعلى الإجراءات المتخذة لتحسين رفاهها.



أشار أكثر من 20 دولة عضواً إلى أوضاع محدّدة يكون فيها الأطفال في حالة ضعف وناقشت تلك الدول الإجراءات المتخذة لتعزيز حمايتهم، وكان من بينها الأرجنتين، وإريتريا، وأندورا، وباكستان، وبيلاروس، وتوغو، ودومينيكا، وسري لانكا، والسلفادور، والسنغال، والسودان، وسورينام، والصومال، وغابون، وغامبيا، والفلبين، وكازاخستان، وكوت ديفوار، ولاتفيا، وليسوتو، ومالي، وهولندا. وجدير بالذكر أن فئة الأطفال ذوي الإعاقة أُشير إليها في أكثر من 15 استعراضاً وطنياً طوعياً. وناقشت التقارير الأطر السياساتية الرامية إلى دعم حصولهم على التعليم وإدماجهم في نظام التعليم الرسمي باعتبار ذلك جزءاً من الإجراءات التي اتخذتها الدول.

وأشارت أندورا وليسوتو واليونان إلى الأشخاص الذين يعرفون أنفسهم بأنهم من مجتمع الميم الموسّع واعتبرتهم من الفئات السكانية الضعيفة، مع التركيز بشكل خاص على الشباب، و/أو ناقشت تلك البلدان الإجراءات المتخذة لتعزيز حمايتهم.

وناقشت إريتريا وباكستان والسنغال وكازاخستان وكوت ديفوار ولاتفيا مسألة الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين والدعم المقدم إليهم، ومن أمثلته تزويدهم بالخدمات الاجتماعية التي تستهدفهم تحديداً والإحجام عن إيداعهم المؤسسات العقابية وتسكينهم في بيئات أسرية. وناقش السودان، وكذلك الصومال واليونان، أوضاع الأطفال المنتمين إلى أقليات والدعم المقدم لتعزيز إدماجهم في المجتمع على نطاق أوسع، بما في ذلك سبل إلحاقهم بالنظام التعليمي.

وأشير إلى سياقات وأشكال أخرى من الضعف، بما في ذلك حالة الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع، والأسر المعيشية التي يعولها أطفال، والصبية الذين يعملون بالرعي<sup>18</sup>، والشابات اللاتي يصبحن أمهات وهن لا يزلن في سن الدراسة، والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الذين يعيشون مع والدّين/مقدّمي رعاية مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتطرقت هذه الإشارات، في معظمها، إلى حاجة هؤلاء الأطفال والشباب إلى مزيد من الدعم.

المعلومات الواردة في هذا التقرير هي مجموعة مختارة، لا شاملة، من الأمثلة التي تناولتها الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2022. وهناك العديد من الممارسات الجيدة الأخرى التي تطبق على الصعيدين المحلي والوطني والتي لم يأت ذكرها في الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويرحب مكتب الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف ضد الأطفال بأي معلومات إضافية عن الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لتعميم مراعاة حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم في عمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضها<sup>19</sup>.

18 هم صبية يعملون برعي الماشية أو يساعدون الرعاة في ذلك. وهم يعتنون بقطعان من الماشية ترعى في المناطق الجبلية ويحمونها من هجمات اللصوص. وقد لا يكون لهؤلاء الصبية سوى قدر محدود من التعاملات مع أشخاص آخرين وقد يفتقرون إلى فرص الالتحاق بالتعليم، مما يجعلهم عرضة للاستغلال وغيره من أشكال العنف.

19 يرجى إرسال المعلومات بالبريد الإلكتروني إلى العنوان التالي: [srsg-vac@un.org](mailto:srsg-vac@un.org).



مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني  
بالعنف ضد الأطفال

